

قياس أهمية الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2005-2014

أ. سليم بوهيدل جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الصناعات التحويلية في الجزائر من خلال قياس مساهمتها في الناتج الخام الوطني، وكذا في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مقارنة معدلات النمو المحققة داخل هذا القطاع الصناعي مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بغرض الوقوف على حجم واتجاه تأثيرها في الاقتصاد الوطني، لتختتم هذه الورقة بتحليل النتائج المتوصل إليها، وتقديم بعض المقترحات التي نراها مفيدة في تقويم الأوضاع الحالية.

Abstract:

This paper aims to reveal the importance of the manufacturing industry in Algeria, through measuring its contribution in the gross domestic product, hence its contribution towards the creation of value-added in the national economy. As well as comparing the fulfilled growth rates in this industrial sector with the economic development rates in Algeria in order to realize how their impact on the national economy is.

The paper concludes by analyzing the obtained results and suggesting what we consider as worthwhile in evaluating the current circumstances.

مقدمة:

تكتسي الصناعات التحويلية أهمية بالغة في التطور الاقتصادي للأمم، ذلك لكونها تساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول، وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع، وتبعا لذلك فقد حاولت الجزائر منذ استقلالها انتهاز إستراتيجيات صناعية تهدف بالأساس إلى ترقية مكانة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني بداية من إستراتيجية الصناعات الثقيلة في سبعينيات القرن الماضي، ومرورا بإستراتيجية الصناعات الخفيفة في السنوات اللاحقة، غير أن النتائج المحققة كانت دائما دون

الآمال المرجوة ما جعل من تراجع مكانة هذا القطاع داخل الاقتصاد الوطني نتيجة منطقية لهذا الفشل.

وتبعاً لما تقتضيه متطلبات المرحلة الحالية من ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، فإن الاهتمام يبقى منصبا حول أهمية ترقية مكانة الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الوطني وجعلها المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الصناعات التحويلية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

للإجابة عن هذا التساؤل يمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي نستطيع من خلالها الحكم على أداء الصناعات التحويلية، وحجم مساهمتها في الأداء العام للاقتصاد الوطني.

أولاً: الإطار النظري لمفهوم الصناعة وتقسيماتها الهيكلية

إن مفهوم التصنيع الذي يعني تكثيف النشاطات الصناعية، يختلف باختلاف الإطار الزماني، والمكاني للنشاط الصناعي، فبين المجتمعات البدائية والمجتمعات الحديثة، تغيرت النظرة إلى هذا النشاط، من نشاط يركّز على إنتاج الحاجات الأساسية للفرد، إلى نشاط يحقق الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل، كما تغيرت النظرة إلى هذا القطاع من البلدان الصناعية المتقدمة، التي تعتبره محرك الاقتصاد الوطني، إلى البلدان المتخلفة الذي يتراجع فيه معدل مساهمته في الناتج الداخلي الخام. وانطلاقاً من هذا يمكن فهم معنى التصنيع.

1/ ماهية التصنيع

يعبر مفهوم "صناعة" عادة على استخدام العمل الإنساني، في إحداث تحويل ميكانيكي، أو كيميائي للمواد إلى منتجات جديدة.¹ أما من حيث المضمون، فقد انصرفت أدبيات الاقتصاد إلى تحديد ثلاث مفاهيم للصناعة، يمكن تلخيصها كما يلي:

1- مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي: حيث يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة

أسلوب الإنتاج، ويستند هذا المفهوم على النشاط، واستغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة. فقد بدأت الحركة الصناعية، حينما أصبحت الماكينة المسيّرة باستعمال الطاقة المولدة مركزياً، الأسلوب النموذجي في إنتاج المواد الصناعية. وفي ظل الظروف المبكرة للحركة الصناعية، كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية. ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج، ينبغي أولاً جمع المصانع، التي تتولى عمليات صناعية تكميلية في مجاميع وثيقة الرابطة، تخضع لإشراف موحد، لكي تحقق توفير في

النقطة لنقل المنتجات الوسيطة، أو لاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة. وثانيا ينبغي توحيد الإشراف على الإنتاج لتقليل أصناف سلعة معينة، وثالثا ينبغي التخصص في الإنتاج والتوسع فيه.²

وانطلاقا من ذلك فيمكن القول أن الصناعة، أو التصنيع، هو العملية الأساسية لكل ما يتعلق بالأسلوب، أو الفن الإنتاجي، واكتشاف واستغلال، أو تحسين السبل اللازمة لإنتاج الثروة، سواء كان هذا النشاط متعلق بعملية الصنع، أو بالأنشطة اللازمة لاستخراج مواد أو خامات أولية.³

2- مفهوم الصناعة في الإحصاء: وتتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشآت، والمنشأة هي وحدة اقتصادية، تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية. والمفهوم الإحصائي للصناعة، هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة، وهذا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي، وهكذا نجد بأن المفهوم الإحصائي للصناعة، هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت، أو الصناعات، وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي، أو نوع الصناعة.⁴

3- مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية: بموجب هذا المفهوم، تتألف الصناعة من عدد من المنشآت التي تنتج سلعة معينة، أو عدد من السلع. وتتألف كل منشأة من وحدة اقتصادية، تقوم بخلط عناصر الإنتاج لأجل إنتاج السلع، التي يديرها منظم واحد يقوم باتخاذ القرارات. ويكشف هذا المفهوم النظري للصناعة صعوبات عملية، حيث خضع إلى اجتهادات وتعريفات مختلفة، من قبل المنظرين والكتاب. فقد عرفت الصناعة على أنها مجموعة من المنشآت، التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا، إلا أن هذا الشرط الخاص بالسلعة الواحدة المتجانسة قد لا يكون دائما موجودا، حيث أن معظم المصانع تنتج عدة منتجات، قد تكون، أو لا تكون بدائل لبعضها، لذلك تعرض التعريف أعلاه، إلى نقد من قبل مختلف الاقتصاديين، وذلك لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، إذ لا توجد صناعة، ومنشآت تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق، والتعريف الأقرب إلى الواقع العملي، هو الذي يعتبر الصناعة مجموعة

4- المنتجين لسلع، هي بدائل قريبة لبعضها، ويجهزون بها مجموعة من المستثمرين، أو أنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع، وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.⁵

وعموما يمكن تعريف الصناعة، أو التصنيع، على أنه العملية التي تؤدي إلى استغلال ونمو الموارد المحلية، باستخدام الوسائل التكنولوجية المعاصرة، بهدف تنويع قاعدة الإنتاج المحلي، وإنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية بما يحقق معدلات نمو متزايدة، ويسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.⁶

2/ التقسيمات الهيكلية للقطاع الصناعي

بفعل تطور المنشآت الصناعية وأدائها، برزت العديد من التقسيمات التي شملت مختلف خصائص القطاع الصناعي، كالتقسيم وفق العملية الإنتاجية، الذي يتخذ من مدخلات، ومخرجات القطاع، أساسا للتقسيم. والتقسيم وفق شكل الملكية الذي يراعي ملكية رأس مال المشروع، لتحديد الفروق بين المشاريع الصناعية. وكذا التقسيم وفق حجم المنشأة الصناعية، والذي يتخذ من عدد العمال، أو رقم الأعمال كأساس لتحديد حجم المنشأة. وبالتالي نوع الرعاية الذي تستحقه. بالإضافة إلى اجتهادات أخرى لإيجاد أبواب أخرى للتقسيم، لا يتسع المقام لذكرها جميعا. حيث سنركز في بحثنا هذا على التقسيم وفق العملية الإنتاجية الذي يأخذ من نوعية النشاط الصناعي أساسا في عملية التصنيف وينتج عن ذلك التقسيم التالي:

أ- **الصناعات الإستخراجية:** تقوم هذه الصناعات أساسا على استغلال الثروات الطبيعية للبلد. حيث تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى، تبعا لما تحويه من ثروات معدنية، والاستغلال الأمثل لهذه الثروات، يتطلب القيام بمسح شامل لما يحتويه باطن الأرض، وظاهرها من معادن، وأملاح، وموارد طاقوية، وغيرها، وهو الأمر الذي يتطلب تقنيات عالية نسبيا، وتكاليف مالية باهظة، الأمر الذي لم يكن متوفرا في غالبية الدول النامية،⁷ فاقترن اقتصاديا تكتسب هذه الصناعات قيمتها من حجم الثروة التي يمكن لها خلقها داخل الاقتصاد الوطني. حيث يتم استخراج ثروات كامنة، ليتم تثمينها وبيعها في الأسواق الدولية، أي بعبارة أخرى استغلال ثروات لم يبذل المجتمع جهدا في إنشائها، ليتم بيعها، واكتساب مداخيل مالية هامة، يمكن توجيهها إلى مختلف متطلبات عملية التنمية الشاملة.

إن الاستغلال الأمثل لثروات الأمة يكمن في استخراجها، والعمل على تثمينها محليا عبر تطوير صناعة تحويلية، قادرة على استغلال الثروات الكامنة، وخلق القيمة المضافة داخل اقتصاد البلد، عوض تصدير المواد الخام، وإعادة استيراد مستخلصاتها من الدول الصناعية، بأسعار مضاعفة.

ب- الصناعات التحويلية: تشكل الصناعات التحويلية الركيزة الأساسية لأي قطاع صناعي طموح. ويرجع ذلك أساسا إلى كونها القطاع الإنتاجي الذي يساهم بصورة فعالة في خلق الثروة، والقيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، لأنها تعتمد على الجهد الإنساني لثمين المواد الأولية، باستخدام مختلف الفروع الفنية، والتقنية، بغرض جعلها قادرة على تلبية حاجات الفرد، والمجتمع.

غير أن قطاع الصناعات التحويلية، ورغم ما يوفره من مزايا لاقتصاد البلد، إلا أن ذلك يصطدم في الدول السائرة في طريق النمو بمشاكل التمويل، والتحكم في التكنولوجيا الحديثة. ذلك لأنه يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال التي قد يعجز النظام المصرفي المحلي عن توفيرها بالقدر الكافي، بالإضافة إلى كثافة تكنولوجية، قد يصعب التحكم فيها من قبل المورد البشري المحلي، وهو ما يجعل الصناعة الوطنية مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات الدول المتقدمة، في مجال التجهيزات الصناعية اللازمة لسير هذا القطاع الإنتاجي.⁸

والواقع أنه وفي ظل التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية، فإنه لم يعد للتخوف بربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات الدول المتقدمة من حيث التجهيزات الصناعية الكثير من الأنصار، ذلك أن غالبية المناطق الاقتصادية تدور حول محرك رئيسي، يزودها بما تحتاج إليه من تجهيزات صناعية، فيما تقوم الدول المحيطة بهذا المحور بدور الإنتاج، وهو الأمر الذي يخلق تكامل يزداد قوة مع تشابك المصالح الاقتصادية بين دول هذا المحور.

وعليه فإن التفكير في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، انطلاقا من القناعة بضرورة تصنيع مستلزمات الصناعات التحويلية محليا، قد يعيق تطوير هذا القطاع، ويجعله رهينة للتطور التكنولوجي المحلي، الذي قد يكون بطيئا، مما ينسف جهود التنمية الاقتصادية بأكملها.⁹

إن إقامة صناعات تحويلية في اقتصاديات الدول النامية، قد يتطلب المرور أولا بالتحكم في التكنولوجيات البسيطة، التي تشكل لاحقا مدخلا لتطوير القطاع الصناعي، على النحو الذي يوفر فيه قدرا من الاستقلالية. وأبسط أنواع الفنون الإنتاجية، في قطاع الصناعات التحويلية، هي الصناعات التجميعية التي تعتبر مقدمة لنمو الصناعات التحويلية لاحقا.

ج- الصناعات الإنشائية: يطلق على هذا النوع من الصناعات عادة تسمية البناء، والأشغال العمومية، والهدف الأساسي من إقامتها هو بناء رأس مال مستديم، بغرض توفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كون مخرجات هذا القطاع، تمثل القاعدة الأساسية لأي نشاط

اقتصادي بصفة عامة، سواء كان إنتاجي، أو خدمي. وتشمل هذه الصناعة بالأساس، إنجاز الهياكل ذات المنفعة العامة كتشبيد الطرق، وشبكة المواصلات، وسكك الحديد، وشبكات المياه والكهرباء، والهياكل التعليمية والصحية، والخدمات الهندسية، وغيرها مما يؤدي إلى جذب الصناعات الأخرى إلى المراكز، التي تتوفر فيها تلك التجهيزات، وبالتالي إلى نمو مراكز الصناعة.¹⁰

لقد تغيرت الخصائص الهندسية لهذا القطاع في العقود الأخيرة، بحيث أصبحت جل أشغال البناء تتم في مصانع متخصصة في إنشاء أجزاء أساسية من الهيكل، وتقتصر أشغال الورشات على تركيب هذه الأجزاء، مما يقرب هذا النشاط الاقتصادي إلى المجال الصناعي بشكل أكبر، رغم أن معالجته في الكثير من الدراسات الاقتصادية، والإحصائية الرسمية على أنه قطاع مستقل عن الصناعة الوطنية.

إضافة إلى ما سبق تتوفر الكثير من التقسيمات التي تعتبر الصناعات المساعدة، كتوليد الكهرباء وتوصيل المياه والغاز نمطا إنتاجيا مستقلا، فيما يذهب البعض منها إلى اعتبار الصناعات الاستهلاكية، التي توفر حاجات الأفراد اليومية، كفن إنتاجي مستقل. والمقاربة التي يميل إليها الكثير، هي إدماجها في الصناعات التحويلية، أو الاستخراجية، على اعتبار أن خصائصها الاقتصادية تنطبق تماما مع الخصائص الاقتصادية لهاته الصناعات.

ثانيا: مؤشرات قياس أهمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد الجزائري

يمكن إبراز أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، عبر الاستدلال بدور هذا القطاع في حجم الناتج الخام للاقتصاد الوطني، ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة، إضافة إلى مؤشر النمو من حيث الحجم الذي يعبر عن الزيادة الحقيقية في حجم الإنتاج، وذلك خلال السنوات الأخيرة، التي شهد فيها هذا القطاع ظروفا مواتية من المفروض أن تؤدي إلى انتعاش أدائه، وزيادة قدراته الإنتاجية والتنافسية.

1/ قياس أهمية الصناعات التحويلية في الجزائر اعتمادا على مؤشر الناتج الخام

انطلاقا من مؤشر الناتج الخام، يمكن إبراز أهمية الصناعات التحويلية في خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني، وذلك عبر احتساب معدل مساهمتها في الناتج الخام الوطني، مقارنة مع إجمالي الناتج الخام الوطني. كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم 01: تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الخام الوطني خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الخام للصناعات التحويلية	1038.7	1121.6	1230.7	1325.6	1530.1	1766.5	1766.5	1905.7	2044.6	2171.8
%	11.7	11	10.9	10.3	12.7	12.7	11.0	10.9	11.0	11.1
الناتج الخام الوطني	8873	1019.5	1125.7	1283.6	1204.3	1384.6	1598.7	1737.9	1842.4	1941.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في:

Document de L'ONS, **les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger : publication N° 669, , Juillet 2015), p. p 03 – 16.

من خلال هذا الجدول يتضح ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الخام الوطني، والتي لم تتجاوز نسبة 12%، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنسب مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الخام للدول الصناعية، ما يحتم القيام بجهود إضافية لترقية مكانة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني، غير أن ما يعاب على هذا المؤشر هو تأثره بالتغيرات التي تعرفها قيمة العملة المحلية ما من شأنه أن يقود إلى إعطاء تشخيص خاطئ لأداء القطاعات الإنتاجية بصفة عامة.

2/ قياس أهمية الصناعات التحويلية في الجزائر اعتمادا على مؤشر القيمة المضافة

اعتمادا على نفس التقسيم السابق، يمكن قياس مساهمة الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة عبر عملياتها الإنتاجية، باعتبار أن القيمة المضافة هي أفضل مؤشر، يمكن على أساسه الحكم على أهمية القطاع من ناحية الإنتاجية، وباعتبارها أهم مؤشر على مدى مساهمة القطاع في المجهود الاقتصادي الوطني.

فنظريًا تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين القيمة الاقتصادية للمدخلات، والمخرجات، وبالتالي فهي تمثل القيمة الاقتصادية للعمليات الإنتاجية للقطاع الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

جدول رقم 02: تطور مساهمة الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة خلال الفترة 2005-2014

السنوات										الناتج الخام للصناعات التحويلية
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
813.8	765.4	728.6	663.8	617.4	570.7	519.6	479.8	449.6	418.3	مليار دينار
6.14	5.97	5.88	5.88	6.39	7.08	5.57	5.98	6.13	6.49	%
1325.1.3	1280.8.9	1238.3.5	1128.5.3	9656.8	8055	9315	8021.8	7332.3	6436.1	مليار دينار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في:

Document de L'ONS, les comptes économiques de 2000-2014, O. P. Cit, p. p 19 – 22.

من خلال هذا الجدول يتضح أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة أقل أهمية من نظيرتها الخاصة بالناتج الخام الصناعي، حيث لم تتجاوز نسبة 7.08% في أحسن الأحوال، وهو ما يعبر عن ضعف أداء هذا القطاع، الذي يتوجب أن يشكل أهم مصدر لخلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن تجميعه للموارد المتاحة يسمح برفع القيمة الاقتصادية لهذه الموارد، وبالتالي خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني، عوض تصدير الموارد المتاحة في شكلها الخام، وإعادة استيرادها في شكل منتجات مصنعة. وهو الأمر الذي يعبر عن فشل الصناعات التحويلية في الجزائر في القيام بالدور المنوط بها.

3/ قياس أهمية الصناعات التحويلية في الجزائر اعتمادا على مؤشر معدل النمو من حيث الحجم

باعتباره يقيس معدل النمو الحقيقي لكل فرع صناعي، فإن مؤشر النمو لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في قيمة العملة المحلية، وبالتالي فإن المعطيات والقراءة التي يقدمها تكون أكثر دلالة في تشرح أداء الفروع الصناعية، لأن هذا المؤشر يتتبع نمو الإنتاج من حيث الحجم، وليس من حيث القيمة، داخل كل المنشآت الصناعية التابعة لفروع الصناعات التحويلية، والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الحقيقية للإنتاج الصناعي داخل فروع الصناعات التحويلية في الجزائر مقارنة مع معدلات النمو للاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 03: تطور معدلات نمو الصناعات التحويلية مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات نمو الصناعات التحويلية (%)	3.4	3.5	3	6.2	8.5	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
معدلات نمو الاقتصاد الوطني (%)	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8

Source : Document de l'ONS, Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014, (Alger : Publication n° 710, juillet 2015).

من خلال هذا الجدول يتضح أن معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية كان أقل من معدلات نمو الاقتصاد الوطني خلال سنوات 2005، 2007، 2010 أي أن الصناعات التحويلية أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات المشار إليها سابقا، غير أن تأثير نمو الصناعات التحويلية كان إيجابيا بشكل ملحوظ خلال سنوات 2008، 2009، 2012 التي سجل فيها هذا القطاع معدلات نمو تفوق 5%، في حين سجلت باقي السنوات معدلات نمو متقاربة بين المؤشرين، وعموما يمكن القول أن معدلات نمو الصناعات التحويلية في الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن في المستوى المطلوب بالنظر إلى العوامل المساعدة التي توفرت بشكل غير مسبوق بفضل برامج الإنفاق الحكومي التي وسعت من حجم الطلب الكلي الفعال داخل الاقتصاد الوطني.

ثالثا: نتائج البحث والتوصيات المقترحة

في ضوء ما تم استعراضه في هذا البحث، يمكن تقديم جملة من المقترحات، انطلاقا من نتائج البحث المتوصل إليها.

1/ نتائج البحث

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعتبر الصناعات التحويلية أكثر الأنشطة الاقتصادية خلقا للقيمة المضافة، لذا فإن أي إستراتيجية للتنمية الاقتصادية لا بد أن تولي الأهمية اللازمة لهذا القطاع؛

- إن أكبر مشكل قد يعيق نمو الصناعات التحويلية في الدول النامية هو مشكل التمويل، ذلك أن هذا النشاط الإنتاجي يتطلب موارد مالية ضخمة، لا تستطيع غالبية الدول تدبيرها بشكل يسير؛
- لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل تنمية قطاعها الصناعي، غير أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب، بسبب عدم استقرار الاستراتيجيات المنتهجة، والتغيرات المستمرة في سياسات التنمية الصناعية؛
- يمثل قطاع الصناعات التحويلية حوالي 12% من الناتج الداخلي الخام في الجزائر، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الصناعية التي تتجاوز 30%، ويرجع هذا بالأساس إلى الاعتماد المفرط على الصناعات الإستخراجية، لما تدره من عوائد مالية ضخمة؛
- لم تتجاوز مساهمة الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني نسبة 7%، وهي نسبة ضعيفة، رغم أن هذا القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات الإنتاجية قدرة على خلق القيمة المضافة، وهو ما يعبر عن محدودية أداء هذا القطاع؛
- لم تساعد معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية خلال العشرة الأخيرة على تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية، إذ بقيت تسجل معدلات منخفضة نسبيا، باستثناء سنة 2009 التي عرفت تسجيل معدل نمو وصل إلى 8.5%.

2/ مقترحات وتوصيات

- انطلاق من النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن تقديم جملة من المقترحات التي نرى أنه بإمكانها المساعدة على تحسين أداء الصناعات التحويلية، بجعلها تلعب الدور المنوط بها، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:
- تحسين بيئة الأعمال عبر القضاء على البيروقراطية، وحماية الملكية الصناعية؛
- إعادة تنظيم العقار الصناعي عبر إنشاء شركات مساهمة لتسيير المناطق الصناعية، مع العمل على خلق أقطاب صناعية جهوية متخصصة، حسب مؤهلات كل منطقة؛
- إعادة النظر في قانون الاستثمار، وخصوصا المادة المتعلقة بقاعدة 49/51، باقتصار تطبيقها على المشاريع الاستراتيجية، لضمان استقطاب أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية لها؛

- توجيه السياسات المالية نحو تشجيع الفروع الصناعية الرئيسية التي تشكل قاطرة النمو، على أن تضمن هذه السياسات انسحابا تدريجيا وسلسا للدعم الحكومي، حتى لا يأخذ هذا الأخير شكل أحد مكونات سلسلة الإنتاج؛
- إصلاح المنظومة المصرفية عبر عصنة آليات عملها، وتوجيهها نحو تشجيع الادخار الوطني سواء للمواطنين المقيمين في الداخل، أو الجالية الجزائرية بالمهجر، بالإضافة إلى توجيه التمويل المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها الصناعات التحويلية؛
- إصلاح المنظومة الجبائية، وتطويرها، على النحو الذي يساهم في تبسيط علاقاتها بالمعاملين الاقتصاديين؛
- العمل على إعادة توجيه التجارة الخارجية باتجاه الدول الإفريقية، والعربية، حيث يمكن للصادرات الصناعية أن تحصل على ظروف منافسة أفضل، وإعادة تنظيم التجارة داخليًا عبر تطوير قدرات الهيئات المكلفة بالمراقبة، وتشديد العقوبات المتعلقة بالتجارة الموازية، والسلوكيات غير القانونية.

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية البسيطة، يمكن القول أن أداء قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر ظل دون المستوى المطلوب طيلة السنوات الأخيرة، إذ لم يسجل معدلات نمو معتبرة، رغم استفادته من ظروف ملائمة بفضل معدلات الإنفاق الحكومي العالية، وما نتج عن ذلك من زيادة معتبرة في حجم الاستثمارات العمومية، وارتفاع غير مسبوق لمستويات الاستهلاك الداخلي، إضافة إلى دخول الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، والدول العربية، وما أفرزته من توسع النطاق التسويقي للمنتجات الوطنية، كل هذه العوامل وغيرها لم تؤدي إلى تحريك وتيرة نمو الصناعات التحويلية بالشكل المطلوب، ما يحتم اللجوء إلى إستراتيجية صناعية تفاعلية، ومرنة، تقوم أساسا على توجيه الصناعة الوطنية نحو الفروع الصناعية التي يمتلك الاقتصاد الجزائري ميزة تنافسية، وتكون قادرة على التأقلم مع المستجدات التي قد يعرفها الاقتصاد العالمي مستقبلا، بغرض بناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة محليا، ودوليا، الأمر الذي بات تحقيقه أكثر من ضرورة، للوصول إلى هدف تنويع الاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، وما يشكله ذلك من تهديد حقيقي للأمن القومي، وتدمير لمستقبل الأجيال القادمة.

قائمة الهوامش والمراجع

- 1 - محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 100.
- 2 - مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص 24.
- 3 - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 100.
- 4 - مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص 25.
- 5 - المرجع نفسه.
- 6 - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 101.
- 7 - Rex Bosson. Bension Varon. L'industrie minière dans le tiers monde (Paris : Imprimerie Jouve. 1978) p.p.24.25.
- 8 - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية-مفهومها-نظرياتها-سياساتها، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص. ص 379-380.
- 9 - المرجع نفسه، ص 380.
- 10 - المرجع نفسه، ص 377.